عدد تجريبي

آخر قصة

مصور حديثي الولادة : يحسدونني على طول البال

في غزة: زجاج التاكسي وسيلة للتعبير عن الواقع

ذوو الإعاقة السمعية والبصرية يشتكون افتقاد الجامعات لآليات الدمج

WWW.LASTSTORY.NET

أكتوبر 2022

بودكاست تـــابـــــو

Podcast taboo

مع: مادلين شقليه

بودكاست اجتماعي يناقش القضايا الحساسة في المجتمع الفلسطيني،
يمكنكم الاستماع إلى الحلقات عبر قناتنا على تطبيق ساوند كلاود.

WWW.LASTSTORY.NET

آخـــر قـصّـــة
LAST STORY

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن
منصة آخر قصة الإعلامية الفلسطينية
المستقلة

رئيس التحرير
فادي جمال الحسني

مدير التحرير
نجلاء السكافي

رسومات
آلاء الجعبري

تصميم
منار الكرد

العدد (4)

كتبت: ميساء أبو زكري

هل الخيانة الزوجية ظلٌّ خفي وراء بعض حالات الطلاق ؟

يعمل محمود خليل (اسم مستعار) لأكثر من 10 ساعات في اليوم، يغيبُ فيهم عن زوجته سعياً للرزق، يقول "طلبت منّي زوجتي أن أشتري لها جوال حديث فأصبحت أعمل لساعات إضافية حتى أوفر لها ثمنه".
بعد اقتناء الهاتف المحمول بطريقة الأقساط، أصبح مُلازمٌ للزوجة جُلّ وقتها، ولاحظ محمود على مرِّ شهور أنّ زوجته تملك مالاً لا يعلم مصدره، وفي كلِ مرة يسألها كانت تجيبه "هذا المال من أهلي"، رغم أن وضع عائلتها المادي الصعب لا يحتمل الإنفاق على ابنتهم المتزوجة، الأمر الذي زاد الشك في قلبه، كما قال.
وما بين شكٍ وقلق استمرت علاقة محمود بزوجته، حتى اكتشف الأمر ذات ليلة، إذ يقول: "وصلتها رسالة على الجوال وهي نائمة كان فيها غزل فاحش، ولمّا استيقظت على صدمتي فزعت كثيرًا واعترضت كيف أفتح جوالها".
تواصل محمود مع أهل زوجته مباشرة واكتشف الصدمة الأكبر كما قال، إن والدتها هي التي ساعدتها في امتهان التسول الإلكتروني والتواصل مع أشخاص من دول مختلفة وتبادل صور غير لائقة أخلاقيًا بمقابل ماديّ.

قصة محمود وزوجته، هي واحدة من بين عدد من حالات الخيانة الزوجية في قطاع غزة، وقد انتهت بصمت وتكتم على الأسباب التزاماً بقواعد العرف والدين. علماً أنه في المجتمعات المُحافِظة كقطاع غزة تبقى الخيانة الزوجية "وصمة عار" يُحملُ عبئها لسنوات ويُصنفها الكثيرون بـ "العرق دسّاس"، متحفظين على لفظها تحت عدّة اعتبارات وضوابط أهمها "العيب"، فضلا عن رأي الشرع.
وللخيانة بين الزوجين "اعتبارات" متعدّدة ومفاهيم أكثر تعددًا نظرًا إلى تعريفاتها المختلفة من شخصٍ لآخر كلٍ بحسبِ منظوره ورؤيته، فمنهم من يرى في "النظرة" خيانة ومنهم مَن يُحجمها في "الخيانة الجسدية" فقط، وهي من منظور نفسي وشرعي، "نقض عهد بين زوجين شريكين". ولأن الكثير من هذه القضايا يجري تطويقها أو حلّها داخل الخيم العشائرية، فإننا لم نتمكن من الحصول على أرقام دقيقة حولها، فيما إذا اعتبرنا أنَّ بعض الخيانة الزوجية قد قادت إلى الطلاق وفق إفادة بضع الجهات، فلابد من الإشارة إلى أن نسب الطلاق ارتفعت وفق آخر إحصائية سجلها المجلس الأعلى للقضاء الشرعي عام 2021، الذي شهد 4319 حالة طلاق، وهذا الرقم يحمل زيادة بنسبة 23.6% عن عام 2020 الذي سجّل 3493 معاملة في غزة.
وعلى الرغم من الأرقام الآنفة، لا يمكننا إدعاء أن هذه القضية تشكل ظاهرة في المجتمع الغزي، لكنها تشكل أذى نفسي واجتماعي كبير. وفي الوقت الذي تجري فيه مساعي كبيرة لمعالجة قضية الخيانة الزوجية ضمن الأطر العرفية، نجد أنَّ القانون الفلسطيني حفظ الحق

للزوج/ة على حدٍ سواء للتفرقة، وذلك في المادة (132) من قانون الأحوال الشخصية لعام 1976، الذي نصّ على أنّه "إذا ظهر نزاع وشقاق بين الزوجين فلكل منهما أن يطلب التفريق إذا ادعى إضرار الآخر به قولاً أو فعلاً بحيث لا يمكن مع هذا الإضرار استمرار الحياة الزوجية".

لكن احتكامًا لبيئةٍ تسودها "العادات والتقاليد" فإنّ المحامين يتعاملون غُرفًا في هذه القضايا بـ "روح القانون"، وفق ما أكّد عليه المستشار القانوني أحمد الجبالي، الذي أشار إلى أنّه وبالرغم من حفظ القانون الفلسطيني الحق للمتضرر بالتقاضي، فإنّ هناك خيط رفيع يفصل بين الإجراءات المهنية والإنسانية.

يفيد في مقابلة مع "آخر قصة": "في قضايا الخيانة الزوجية؛ نظرًا لحساسيتها وخاصّة إذا كانت الخيانة من الزوجة نحاول قدر الإمكان عدم إيصالها للمحاكم لحفظ سمعة العائلة ولكن مع حفظ حق الطرف المتضرر".

ورغم أنه في بعض الأحيان يحفظ للمرأة سُمعتها عند ممارسة فعل الخيانة من منظور الزوج، فإنّ المجتمع قد يُلقي عليها اللوم في حال خانها زوجها، ويتركها مع العبء المجتمعي لوصف "مطلقة" بجانب اسمها، وفق مروة، التي عاشت مراحل من اهتزاز ثقتها بنفسها بعدما اكتشفت خيانة زوجها لها.

ومما لا شك فيه أنّ الخيانة الزوجية التي يرى البعض أثرها ينحصر في "طرفي العلاقة"، فقد تمتد إلى أطراف أخرى ذات صلّة وقد تكون أكثر تضررًا، وفق ما أفادت به المختصة الأسرية عروب الجملة.

بعد زواج دام ثلاثة سنوات وأثمر عن إنجاب طفلة، آثرت مروة (اسم مستعار)، الطلاق على الاستمرار في الحياة مع شريكٍ "خائن"، تقول: "اكتشفت أنّ زوجي مدمن للمحادثات مع الفتيات، وبعضها كان يشوبها الكثير من الكلام المُقزز".

كان وقع الصدمة كبيرًا على مروة (اسم مستعار) خاصّة أنّها عندما واجهت طليقها بـ "فعلته"، لم يُنكر حينها إذ تعامَل بثبات انفعالي، وقال: "هذا أنا وعليك تقبل الأمر الواقع"، فرفضت ولجأت للقضاء مطالبةً بالطلاق، حسبما روت.

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه مروة أن حديث زوجها مع فتيات أخريات هو شكل من أشكال الخيانة، فإن تفسير مفهوم الخيانة الزوجية، من وجهة نظر المختصة النفسية دعاء أبو زرقا، هو"نقض العهد بين زوجين شريكين".

ولنقضِ العهد مفهوم أكثر دقة في الشرع، تُعرفه الداعية سمية عبد الرحمن بقولها: "أنّ يُقيم أحد الزوجين، الرجل أو المرأة، أو كلاهما، علاقة مُحرّمة مع شخصٍ آخر غير زوجه، فيما لم يبيحه الشرع في التعاملات بين الجنسين".

وربط الإسلام الخيانة بالكفر تشديدًا على تحريمه إياها، وكان قد أسمى الزواج بدءً بـ "الميثاق الغليظ" لِقيمَته الكبيرة دينيًا وأخلاقيًا واجتماعيًا، وفق الداعية عبد الرحمن، التي أفادت أنّه حذّر من كل ما يؤدي لنزع قدسية الزواج كالزنا، ونهى عن المواعدة والمُلاطفة وما إلى ذلك، داعيًا إلى غضّ الطرفين البصر وحفظ النفس والجسد من الأهواء.

ومما لا شك فيه أنّ الخيانة الزوجية التي يرى البعض أثرها ينحصر في "طرفي العلاقة"، فقد تمتد إلى أطراف أخرى ذات صلّة وقد تكون أكثر تضررًا، وفق ما أفادت به المختصة الأسرية عروب الجملة.

وتصف المختصة "الجملة" هذه القضية، بأنها جريمة خطيرة، تؤدي إلى ضياع مفهوم التفاهم بين الزوجين: مما يتسبب في الطلاق وتشتت الأسرة، وتقول لـ "آخر قصة"، "عندما تحدث الخيانة وبغض النظر عن المُتسبب بها فإن الأبناء هم أكثر فئة متضررة لأن والديهم هم قدوة لهم، فإذا كانوا أطفال أو مراهقين سيتأثر تركيب الفكر لديهم مستقبلا".

وفي محاولة لتجنب وقوع الخيانة الزوجية لابد من الإشارة إلى أهميّة التوعية المجتمعية على كافة الأصعدة شرعًا وقانونًا عن طريق إقامة ورش توعوية يُشرف عليها مختصين وتُحذر من آثارها وتداعياتها سواء كانت خيانة الكترونية أو واقعية، وطرق تجنبها بالحفاظ على مكارم القيم والأخلاق.

زواج البدل: عندما تصبح المرأة أداة مقايضة بين العائلات

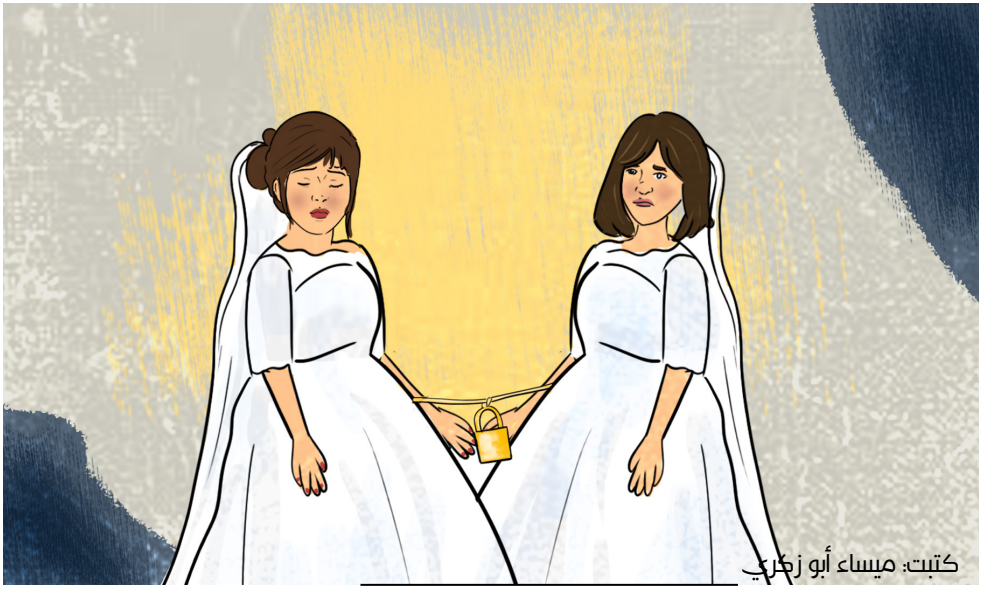

كتبت: ميساء أبو زكري

تَوالت المراتِ التي طَرقت فيها رغدة _اسم مستعار_ (23 عامًا)، باب بيتِ أبيها ليلاً "غاضبة"، على إثرِ خلافاتٍ لا تنتهي بينها وبين زوجها الذي طالما مدّ يده عليها ضاربًا، وهي التي لم تهنأ ليلةً في بيتها منذ أصبحت زوجته قسرًا بفعلِ "زواج بدل" بين العائلتين.

ويُعرّف زواج البدل في عُرف المجتمع الفلسطينيّ بأن يتزوج شاب من فتاةٍ ما مُقابل أن يتزوج أخيها من أختِ زوجها، بلا مهرٍ لكلا الفتاتين فتُصبح كلاهما مُقابلا أو بدلاً عن الأخرى، وهي ظاهرة مجتمعية لا أصلّ لها ولا تشريع دينيّ أو قانونيّ، وفق مختصون، بينما تلجأ إليها بعض العائلات التي تُعاني ظروفًا اقتصاديّة سيئة هربًا من دفع المهر.

وأمام الباب كثيرًا ما تلقت رغدة ردّ أبيها "ارجعي ما تخربي بيت أخوك"، كأنّ مصير الأسرتين أو الثنائيين قد ارتبط معًا منذ عقدا قرآنهما بتلك الطريقة، تسترجع وتقول لـ "آخر قصة": "ذات يوم فاجئني والدي أنه توافق مع أخيه لتزويجي من ابنه مقابل زواج أخي من ابنة عمي، وأن يوم الزفاف بات قريبًا".

تردف والدموع تُغالبها: "حينها فكرت في الهرب من البيت أو الذهاب للموت، لم يكن ابن عمي ذلك الرجل الذي تمنيته يومًا ولم أتخيل نفسي للحظة سأتزوج بهذه الطريقة المُهينة كأنني قطعة ملابس يتبادلها طرفان".

ويتنافى تزويج الفتاة وفقًا لهذه الأساليب مع ما يُقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذ كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلنت بالقرار 843 (د-9) المؤرّخ في 17 ديسمبر 1954، أنَّ بعض الأعراف، والقوانين والعادات القديمة المُتصلة بالزواج والأسرة تتنافى مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

بحسبِ حقوقيون، يعود ذلك إلى أنّ الكثير من هذه العادات هي غير مُنصفة للأطراف ذات العلاقة، فقد كان حدس رغدة في محلّه، وفق قولها، ولم يَصُن زوجها "العيش والملح" ولا حقّ القرابة أو النسب بينهما، فلم تكن آثار ضربه لها تهدأ حتى تحل محلها آثار أخرى أكثر بشاعة حتى لم يعد في جسدها الضعيف موطئ ساكنٌ من الألم.

استمرت الأمور على هذا النحو لعامين تقريبًا إلى أن أدّت للطلاق الذي نتجَ عنه مباشرة طلاق أخيها لابنةِ عمها، تقول: "منذ ذلك اليوم وعائلتي تُلقي عليّ اللوم في فشل زواج أخي وتعاملني بقسوة حتى أصبحت فكرة الهروب إلى الموت لا تُغادرني".

تُظهِر الإحصاءات ارتفاعًا في حالات الطلاق بقطاعِ غزة، وصل إلى 4319 حالة خلال العام الماضي 2021، وفق رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بغزة حسن الجوجو، لكنَ الأسباب تتعدد وتختلف بطبيعة الحال والتي قد يكون "زواج البدل" أحدها.

لكن الأكثر قهرًا ربما من الطلاق، هو استمرار الزواج بطريقة تُهان فيه المرأة ويبقى استمرار حياتها الزوجية مرهونًا بحياةٍ أخرى، وهو ما يحدث تمامًا مع آية (26 عامًا) تقول لـ "آخر قصة": "تزوجت بدلًا، ومنذ بداية زواجي وفي كل مرة تعود أخت زوجي لبيت أهلها غاضبة، يطردني زوجي لبيت أهلي".

وكانت آية قد تزوجت وهي ابنة 16 عامًا من أحدِ أقاربها بدون مهر مُقابل أن يتزوج أخيها شقيقة زوجها، وذلك بسبب الوضع الاقتصادي السيء لعائلتها؛ وهو وضع سائد في قطاع غزة الذي تصل نسبة الفقر فيه إلى (53%)، بحسبِ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكانت عائلة آية رأت أن أخيها البالغ 28 عامًا حينها قد تأخر عن سنّ الزواج دونما يمتلك المقومات اللازمة؛ ما اضطرهم إلى قرار تزويجها بهذه الطريقة.

تقول أنّ القرار كان مجحفًا في حقها منذ بدايته وإلى اليوم، تردف: "أشعر وكأنني عبء على العائلة"، فيما هي رغم كل ذلك لم تزل تُحاول المحافظة على أسرتها الصغيرة التي تُحيطها هالة من تهديد استقرار هذه العلاقة المُتأرجحة وسط خوفها الشديد أن تُحرَم من أطفالها.

وتحت وطأة زواج البدل، ما زالت تعيش آية ظروفًا نفسيّة مرهقة، رغم أن هذا النوع من الزواج مرفوض رفضًا تامًا في القانون الدولي والشرع الإسلامي، وفق ما أشار إليه المحامي الشرعي أحمد الجبالي، الذي أفاد أنّ زواج البدل يصنف في الدين الإسلامي تحت مسمى "زواج الشغار" الذي يقوم على مصلحة ضيقة أو جانب اقتصادي ما.

وأضاف الجبالي في حديثه لـ "آخر قصة": "في هذا الزواج يتخلص ولي الأمر من عبء دفع المهر، وعندما يأتي الطرفان للزواج في المحكمة لا يُفصح أحدهما عن الأمر وغالبًا ما يكون المهر في عقد الزواج دنانير معدودة؛ لذلك لا توجد إحصاءات دقيقة حول هذا الموضوع، وعند حدوث نزاع بين الطرفين تخسر المرأة كل حقوقها ولا يستطيع القانون مساندتها".

ولأن القضية ليست جائزة قانونًا ولا شرعًا فهي مجتمعية بحتة، وأصلها هو عرفٌ سائد بين بعض العائلات، كان لابد من إفادة الوجهاء والمخاتير في الأمر، وبدورها قالت المختارة فاتن حرب، "إنّ زواج البدل هو بداية لتفكك النسيج المجتمعي نتيجةً لما تحدث فيه من مشاكل قد تؤدي إلى خراب الكثير من البيوت".

مؤخرًا بدأت تلحظ حرب أنّ حالات التعامل في هذا النوع من الزواج قلّت عن قبل إلى حدٍ ما، وأصبحت تظهر حالات يرفض فيها بعض الأزواج تطليق زوجته نتيجة طلاق أخته من أخ زوجته، وفق قولها، وذلك بغرض المحافظة على زواجه وعدم المعاملة بالمِثل رغم الشرخ النفسي الذي أصاب العائلتين.

ومع ذلك، تقول المختصة النفسية فلسطين ياسين إنّ المجتمع ما زال يحتاج إلى الكثير من حملات التوعيّة بخطورة هذا النوع من الزواج وضرورة عدم استسلامهم للواقع الاقتصادي السيء في قطاع غزة، لما له من آثار تتسبب بمشاكل أسرية كبيرة على حياة العائلتين والأطفال وعلى الجانب النفسي للمرأة نتيجة الانتهاك الواضح لحقوقها.

وبيّنت ياسين أنّ الزواج هو مؤسسة اجتماعية قائمة على التوافق والتراضي بين الطرفين، ويهدف إلى الاستقرار والسكينة وبناء أسرة، على عكس زواج البدل الذي يُقلل من كرامة المرأة ويترتب عليه مشاكل نفسية عميقة تؤثر على الحياة الزوجية والنسيج المجتمعي عامةً.

ولأجلِ بناء أسرة متكاملة مبنية على الاحترام والتفاهم والتوافق، وإنجاب أطفال أصحاء نفسيًا، بحسبِ ياسين، يفترض أن يحدث الزواج بالتوافق بين الزوجين وبرغبةٍ تامة منهما على إتمامه دون إهانة أو إجبار لطرف على حسابِ آخر، أو التعامل مع المرأة كضلعٍ أعوج لا يُعتد برأيه أو يُكترث لرغباته ومتطلباته.

في غزة: زجاج التاكسي وسيلة للتعبير عن الواقع

كتبت: خلود نصار

"مَن جدَّ وجد ومن تخرجَ قعد"، "ماشية ببركة الله ما تطلع علية"، عبارات باللهجة الفلسطينية العامية دوِّنت على الزجاج الخلفي للسيارات المارة سواء كانت "ملاكي" أو "أجرة" وغيرها الكثير من العبارات الأخرى، تُثير الضحك تارة وتُثير الفضول تارة أخرى، وهي في جميع الأحوال تعكس أوضاعًا اجتماعية واقتصادية تعيشها شريحة كبيرة من السكان في قطاع غزة الذي يبلغ مساحته 365 كم² ويقطنه أكثر من اثني مليون مواطن.

ويستخدم سائقون العبارات الملصقة كأداة للتعبير، في شكل أقرب ما يصطلح عليه (أدب التاكسي)، فمنها ما يكتب بمعاني مبطنة على شاكلة "لا أحد يحب لك الخير سوى شركة التأمين"، وأخرى بطريقة مباشرة "عضة أسد ولا نظرة حسد"، وجميعها لها غايات يرغب السائقون في إيصالها.

وتُعد مهنة السياقة من أكثر المهن التي يمارسها الغزاويون، إذ أنَّ سائقي التاكسي هم شريحة من شرائح مجتمعية مختلفة ومتنوعة الثقافات والمستويات العلمية، منهم خريجين يعانون انعدام فرص التوظيف، وآخرون وجدوا في سيارة الأجرة ملاذاً آمناً بفعل عدم امتلاك حرفة أو شهادة علمية. ولعل هذا ما يُفسر وجود كمٍّ هائل من السيارات في شوارع غزة، إذ يستورد القطاع ما يصل إلى 4 آلاف سيارة سنويًّا، وفق نقابة مستوردي المركبات.

ويرى أصحاب محال كماليات السيارات أنَّ استخدام سائقون لهذه الطريقة في التعبير، هو أمرٌ ترفي ناتج عن مزاج خاص بالسائقين، وليس ظاهرة واسعة الانتشار.

ويقول علي العشي، وهو صاحب متجر لبيع كماليات السيارات: "احياناً يكون السبب وراء استخدام الملصقات هو ارتفاع أسعار المركبات في قطاع غزة.

فيُلاحظ أن عبارات الخوف من الحسد تنتشر بشكل أكبر من غيرها من الجمل التعبيرية التي يلصقونها على الزجاج الخلفي للسيارات".

وتزيد قيمة السيارة في قطاع غزة عن ثلاثة أضعاف مثيلاتها في الدولِ الأخرى، حتى من الموديلات التي تجاوز عمرها العقدين من الزمن، وذلك يرجعه اقتصاديون إلى ظروف الحصار الإسرائيلي المستمر منذ 15 عامًا، والقيود التي أعاقت عملية استيراد السيارات لسنوات طويلة.

على زجاج احدى السيارات التي توقفت لتقل الركاب من شارع الرمال غرب مدينة غزة لمدينة رفح جنوبًا، طُبعت عبارة "ما تطلّع يا لوح جايبها بطلوع الروح" والتي كتبها الثلاثيني أحمد خليل على سيارته بعد أن استمر عشر سنوات في ادّخار ثمنها الذي تجاوز 10 آلاف دولار مُعبرًا عن سبب استخدامه هذه العبارة، وهو يُخفي ضحكته: "والله شريتها بطلوع الروح ما بدي حد يصيبها بالعين وقرأت الجملة عند محل الكماليات وعجبتني".

واعتبر السائق المُهندم الذي تخرج من دبلوم متوسط قسم تربية طفل، قبل أكثر من ثمانية سنوات ولم يجد فرصةً للعمل في مجاله، فتوجه للعمل على سيارة أحدً أقاربه إلى أن امتلك سيارته الخاصة، أن كتابته على الزجاج نوع من تعبيره عما يجول في خاطره، وخاصّة أنَّه واحد من آلاف الخريجين الذين يُعانون البطالة والذين زادت نسبتهم عن 47%.

كما عبّر الشاب أحمد خليل عمّا في نفسه، فإنَّ الكاتب والروائي خالد جمعة يرى أنَّ أسلوب كتابة العبارات على زجاج السيارات هو انعكاس لحالة المجتمع وظروفه الاقتصادية والاجتماعية، موضحًا أنَّ الشعوب تبحث

> بحب أغيّر في الجمل المكتوبة على سيارتي والزينة المُعلقة وألفت الانتباه الها وأدللها

دائمًا عن طُرق مختلفة للتعبير وإيصال الأحاسيس سواء كانت بالتظاهرات السلّمية أو العنيفة أو الكلمات، وهذه الظاهرة مُنتشرة في كل دول العالم وهي تأخذ شكل من أشكال التورية".

وقد تنوعت العبارات التي يستخدمها السائقون ومنها: "احسدوني لما أسدّ ديوني"، أو "ماشية ببركة اللّه ما تطلع علية"، "اللّه يحميكي من الميكانيكي" وغيرها، فيما يُشير الكاتب جمعة إلى أنّه من الطبيعي استخدام كلمات تُعبر عن التعب النفسي والخوف من الحسد والسعي للحرية في مجتمعٍ يُعاني من الحصار والظروف الاقتصادية الصعبة.

ولا يتوانى السائق سائد عصام عن تجديد العبارات التي يُلصقها على زجاج سيارته: "بحب أغيّر في الجمل المكتوبة على سيارتي والزينة المُعلقة وألفت الانتباه الها وأدللها"، وقد كانت آخر العبارات التي ألصقها على سيارته "اصرف عليها بنزين وانبسط ولا تصرف عليها مكياج وتنجلط"، وقد مرر من خلالها رسالة لوالدته وعائلته عن رفضه لطلبهم ببيع السيارة واستثمار ثمنها في الزواج، حسب قوله.

من جهتها، اعتبرت المختصة النفسية والمجتمعية نهى الشنطي أن هذه العبارات ليست سوى تفريغ نفسي وتعبير غير مباشر عن الظروف التي يعيشها السائق سواء في أسرته أو مع أصدقائه أو حتى في مهنته المليئة بالمصاعب وقد تكون طريقة يستخدمها بعضهم في المنافسة وجلب الركاب المُتراصين على جنبي الطريق.

إنَّ من هذه العبارات ما يبقى عالقًا في الذهن لفترات طويلة مستخدمين إياه في إطارِ السخرية من الأوضاع السائدة كتعبيرٍ عن واقعٍ خانق وبصيص أمل فيه بلا وميض، بينما تختلف طرق تعبير الناس عن أحوالهم وظروفهم، وقد تتنوع الذائقة في اختيار السائقين للعبارة الأنسب من واحدٍ لآخر، حسب منظوره للحياة ومستواه الفكري والثقافي.

ذوو الإعاقة السمعية والبصرية يشتكون افتقاد الجامعات لآليات الدمج

كتبت: ميساء أبو زكري

يكبُر حلم المرء معه كنبتةٍ منذ الصِغر، يرى نفسه في مهنةٍ يُحبها وتُغذي مهاراته، لكن هذا الحلم لا يَعدو كونه "شبه مستحيل" لبعض الفئات من ذوي الإعاقة في قطاع غزة وسط ما يُعانوه من شُحٍ حادّ في دمجهم داخل مؤسسات التعليم العالي على اختلاف وتنوع آليات الدمج اللازمة.

تتنقل ياسمين النقلة (19 عامًا) من جامعةٍ إلى أخرى في قطاع غزة، وما بين ردٍ قاسٍ وآخر خجِل على إثرِ إعاقتها السمعيّة وصعوبة استقبالها على مقاعدِ الدراسة تتكسر أحلامها بالتسجيل في تخصص "تصميم مواقع ويب" بعد حصولها على معدل 89% في الثانوية العامة.

تقول ياسمين ووالدتها التي ساعدتها في الكلام أثناء حديثها مع "آخرِ قصّة"، "أتمنى إكمال تعليمي الجامعي وقد بحثت في كافة الجامعات عن دراسة التخصص الذي أتمناه ولكن كل محاولاتي باءت بالفشل حيث تفتقد هذه المؤسسات التعليمية إلى مترجمين لغة إشارة".

وتُشكّل نسبة الأشخاص الذين يُعانون الإعاقة السمعية (13%) من ذوي الإعاقة في قطاعِ غزة الذين يبلغ عددهم (55022) شخصًا أي ما نسبته نحو (2.5%) من إجمالي سكان القطاع، حسب إحصائية أعدّها الباحث مصطفى عابد، مدير برنامج التأهيل المجتمعي بجمعية الاغاثة الطبية الفلسطينية في ورقته البحثية بعنوان "واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظات غزة".

يتشارك سميح الأشقر (26 عامًا) مع النقلة ذات المصير من ناحية تلقي تعليمٍ عالٍ في جامعاتِ القطاع، وهو يُعاني من إعاقة بصرية، يقول "لم أستطيع إكمال دراستي الجامعية في تخصص الهندسة بسبب عدم قبولي في معظم الجامعات لعدم توفر الأدوات المساعدة مثل آلة برايل، بالإضافة إلى افتقاد المقررات الدراسية من كتب وغيره إلى نسخ يُمكن استخدامها من قبل ذوي الإعاقة البصرية".

لم يتوقف الأشقر عند مفترق الطرق هذا، فقد تلقى العديد من الدورات التدريبية عبر الانترنت لتعلم اللغات مثل الإنجليزية والألمانية؛ لكنه ما زال لا يتمكن من الحصول على شهادةٍ جامعية هو وغيره من الذي يُعانون صعوبة في الإبصار ويبلغ عددهم (9704 شخصًا) فيما يُشكّلون نسبة 17.6% من إجمالي الإعاقات، وفق إحصائية عابد السابقة الذكر.

وعلى الرغم من إنصاف القانون الفلسطيني لذوي الإعاقة وفق المحامي حسام الوادية، الذي أوضح أنّ مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة لديها قصورًا كبيرًا في تطبيق القانون والمواءمة التعليمية من ناحية المرفقات والمقررات الدراسية لبعض الفئات من المعوقين، وذلك استنادًا للقانون الفلسطيني رقم (4) لسنة 1999 بشأنِ حقوق المعوقين الذي نصّ في الفصل الثالث منه المعنون بـ "مواءمة الأماكن العامة للمعوقين" في المادة (14) على أنّه "يتوجب على وزارتي

التربية والتعليم تأمين بيئة تتناسب مع احتياجات المعوقين في المدارس والكليات والجامعات".

كما نصّ القانون نفسه في الفصل الثاني منه المعنون بـ "الحقوق الخاصة" في المادة (10) على "ضمان حق المعوقين في مجال التعليم في الحصول على فرصٍ متكافئة للالتحاق بالمرافق التربوية والتعليمية وفي الجامعات ضمن إطار المناهج المعمول بها في هذه المرافق، إضافة إلى توفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها، وأيّضًا توفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة، وضمان توفير التعليم بأنواعه ومستوياته المختلفة للمعوقين بحسب احتياجاتهم. وأخيرًا إعداد المؤهلين تربوياً لتعليم المعوقين كلٍ حسب إعاقته".

إلا أنَّ الوادية يُشير إلى عدم مُلائمة المناهج الدراسية في العديد من الجامعات لبعض فئات ذوي الإعاقة، سواء من طريقة شرح المواد التعليمية في غالبية التخصصات، رغم أنَّ المواد التعليمية من المفترض أن تكون مهيئة لكافة فئات المجتمع، وخاصّة ذوي الإعاقة باعتبارهم واحدة من أكثر فئات المجتمع تهميشًا.

يوافقه الرأي مدير برنامج التأهيل المجتمعي في جمعية الإغاثة الطبيّة الفلسطينية مصطفى عابد، الذي قال إنّ الجامعات الفلسطينية تفتقر للكثير من المقومات كالخدمات التعليمية والأكاديمية وقراءات الكتب ومواءمة الأجهزة المحوسبة التي تساعد المعوقين بصريًا وسمعيًا على التميز والتقدم في مسيرتها التعليمية، مبينًا أنَّ الجامعة الإسلامية توفر هذه المقومات للطلبة المكفوفين في عدة تخصصات عدا المجالات العلمية العملية.

وأكد عابد على أهمية عملية إدماج هذه الشريحة داخل مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، خاصة وأنّه لا يتوفر برنامج بكالوريوس متاح أمام ذوي الإعاقة السمعية في الجامعات، مشيرًا إلى أنّ إدماج هذه الفئة في التعليم العالي يترتب عليه زيادة في الإنتاج والإبداع والفاعلية في بناءِ مستقبلٍ زاهر كغيرهم من الفئات المجتمعية الأخرى.

ويمتلك ذوي الإعاقة قدرة عالية على التعلم وكفاءة كبيرة في الحصول على درجات عالية في التعليم العالي، بحسبِ عابد، الذي أوضح أنَّ هناك منهم مَن غادر البلاد وأبرز قدراته العقليّة ومهاراته الفكرية في نيل مراكز مرموقة وتحقيق أحلام مبتورة داخل قطاع غزة.

إبان ما عدّه الوادية وعابد قصورًا لدى الجامعات الفلسطينية، قابلت "آخر قصة" المدير العام للتعليم الجامعي في وزارة التربية والتعليم خليل حماد، الذي عزا الأمر إلى نقصِ التمويل لدى جامعات قطاع غزة الذي يضطرها لعدم القيام بواجباتها تجاه ذوي الإعاقة، مشيرًا إلى وجود خطة لدى الوزارة حول دمج ذوي الإعاقة مع الطلاب الأصحاء في التعليم يُتوقع تنفيذها في المستقبلِ القريب.

وإلى أنَّ تصبح هذه الفئة وما تتطلبه من أدوات مساعدة في التعلم على قائمة أولويات الجامعات الفلسطينية، سيبقى مستقبلهم التعليمي مُعلقًا في انتظارِ تطبيقِ أمثل لنصوص القانون الفلسطيني أو إجراءات أكثرُ تشددًا من الوزارات ذات الصلّة تجاه الجامعات لتقوم بدورها المنوط نحو ذوي الإعاقة كفئة مجتمعية لها ما لها من حقوق وعليها ما عليها من واجبات في المجتمع.

في غزة: نساءٌ عاملات على الهامش بلا حقوق أو حماية

كتبت: ميساء أبو زكري

رعلى حافةِ رصيفِ أحد الأسواق وسطَ قطاعِ غزة، رصّت الخمسينية مريم (اسم مستعار) بعضًا من الخضار والبقدونس والبصلِ الأخضر؛ لبيعها بأسعارٍ زهيدة لا تكاد تُقيت يومها، فيما تجلسُ مفترشةً قطعةً من النايلون تَحمي فيها ثوبها من ماءِ تنظيف أحدِ المحال التجارية المُحاذية وهي على حالها هذا منذ ثمانية أعوام.

تلخصت حياة مريم اليومية بالبيعِ على الأرصفة منذ أن حملت لقب "مطلقة" وتكفلت بإعالةِ أبنائها الخمسة، تقول "اليوم الذي لا أذهب للعمل لا نأكل فيه"، تُغطي وجهها بشالٍ أسودٍ شفاف فلا تُعرف هويتها لكن تجاعيد يديها تُشير إلى حجمِ الشقاء، حتى أنّها "تكره النهار" على حدِ وصفها، وجلّ طموحها هو أن تختفي عن نظرِ الناس في السوق.

تتمنى مريم لو "تستقر في بيتها بين أولادها، لا تخرج إلا لزيارةِ أقارب أو جيران بملابس وهندام نظيف، قالتها وغرغرت عينيها بالدموع فهي تعلم مدى صعوبة ذلك خاصّة وأنّ أبنائها بحاجةِ عملها بعدما هجرها زوجها مسافرًا خارج البلاد وطُلِقت على إثرِ مرور السنين، فأصبح "الشارع" مكان عملها الذي تَحفه الكثير من المخاطر وأقل ما يُقال فيه أنّه بيئة عملٍ غير لائقة بالنساء، فلا يقي من حرّ الصيف ولا بردِ الشتاء ولا مُضايقات الناس.

وفي قطاعِ غزة الذي بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة فيه 17% من مجملِ النساء في سنّ العمل في عام 2021، تجد العديد من السيدات اللواتي لم يُدرجن في تلك النسبة منهن مَن يبعن المناديل الورقية على الطرقات، أو الخضار على أرصفةِ الطريق، وغيرهن أيدٍ عاملة في حراثة الأرض وأخريات في صناعةِ المنظفات البيتية، وكلها أعمال تأتي في إطارٍ غير منظم أو هشّ، فلا دخل ثابت ولا مكافأة نهاية خدمة، ولا إجازات مدفوعة ولا أمانٌ وظيفي.

وهُنَّ في المعظم لم ينلن درجةٍ علمية عليا، والكثير منهن ترأس أسرهن إذ شكّلت الأسر التي ترأسها نساء في قطاع غزة لعام 2020 نسبة 9%، يتحملن على إثرها المسؤولية الاقتصادية للبيت، ويُساهمن في رفعِ مستوى الأسرة الاقتصادي؛ نظرًا لغيابِ الرجل أو "الزوج"، أو مرضه، كعدم قدرته على العمل أو قلّة كفاية راتبه.

وفي ظلّ تلك الظروف، تجدهن يعملن بلا أجرٍ غالبًا، ودون تقديرٍ لقيمة أعمالهن، رغم استعدادهن التام لنكران الذات وقدرتهن البالغة على التحمل والتضحية، وما يبدو ظاهريًا أنهن غير مُكترثات بما أصاب أنوثتهن من خدشٍ بالغ على إثر انخراطهن في هذه الأعمال الشاقة.

من هؤلاء النساء أيضًا أزهار السميري (33 عامًا)، لكن ملامح وجهها تُقدّر عمرًا تجاوز الخمسين، فعملها في زراعةِ الأرض وحرثها أضاف على سنينِ عمرها سنينًا أُخر، وهي ليست جديدة عهدٍ بلقبِ "مزارعة" إذ أنّها كانت طفلة لا تتجاوز السابعة عندما بدأت تساعد أبيها في تنقيب العشب من بين الأشجار والزراعة لاحقًا، تقول "سعدتُ عندما تقدم أحد أقاربي لخطبتي لأنني ظننت أنّي سأترك الزراعة وأصبح سيدة في بيتي".

لم يكن ظنّ أزهار في محلّه أبدًا فزوجها يملك أرضًا في منطقةٍ حدودية على أطرافِ مدينةِ خانيونس جنوب

ولم تهنأ كثيرًا بكونها "عروسًا" حتى عادت لفلاحة الأرض من جديد باعتبارها مصدر الرزق الوحيد للعائلة. سألتها عن ساعاتِ عملها، ردت "من طلعتها لغيبتها" في إشارة إلى أن هذا العمل يمتد من شروق الشمس إلى غروبها؛ مما يعني أنّه يتجاوز الاثني ساعة يوميًا.

ولا يتوقف العمل عند النصف الآخر من اليوم البتة، ففي البيت ما زالت هناك أعمال "الطهي، التنظيف، الرعاية" لأن ثمة زوجٍ وثلاثة أطفال ينتظرون، تضحكُ ساخرة وقد شردت عيناها مستذكرة في حديثها مع "آخر قصّة" آخر إجازة تلقتها من العمل، "آخر مرة مكثت في البيت كانت عندما أنجبت طفلي الأخير، كانت أقل من أسبوعين ثم عدت للعمل".

تلك الفترة التي تأخذ فيها كل امرأة عاملة "إجازة أمومة" لم تحظى بها أزهار أيضًا، وحتى اليوم لم تنسى كيف كانت تضع وليدها على مسافةٍ قريبةٍ منها أثناء عملها في الفلاحة حتى يتسنى لها سماع صوتِ بكائه، وكثيرًا ما حملته على ظهرها وقد لفته بشالٍ طويل فيما يديها تواصل الزرع والحصد، وفي الفيء تجلس تارة ترضعه وتارة تبكي معه على نفسها وحالها.

وقد كان من المضحك المبكي أن تسأل سيدة مثلها عن أجرها رغم أنّ ساعاتِ عملها تفوق الكثير ممن يعملن أعمالٍ مكتبية أو غيرها. وهي أنثى لا تخلو نفسها من الرغبات، عندما سألتها عما تتمناه كان أن ترى يديها نظيفة من العمل، وقالت "أريد أن أجلس في البيت كالنساء براحة بال وجسد كأنّ ليس على قلوبهن همّ أبدًا".

هذه الأمنية قد تكون أساس لمشاكل نفسية عديدة لمريم وغيرها من هذه الفئة، بحسبِ ما أكّدت عليه المختصة النفسية والاجتماعية نهى الشنطي، فقالت لـ "آخر قصة"، "إن الصحة النفسية لهؤلاء النساء بالكاد تكون جيدة، فهن يعانين القلق الدائم والاكتئاب المزمن؛ مما يؤثر سلبًا على حياتهن الأسرية وانخراطهن مجتمعيًا بطريقةٍ سليمة، فكثرة المضايقات وقلة الوقت لديهن وضيق الحال يُضفي ضعفًا وركاكةً على شخصياتهن وعلاقاتهن مع المجتمع المحيط بهن".

يقف القانون الفلسطيني بجانب أزهار ومريم وغيرهن الكثير ممن يعملن في مهنٍ هشة، بلا حقوق، وبأعمالٍ تفوق طاقتهن الجسدية والنفسية والعاطفية، فيحظرُ عمل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة وذلك في قرارٍ من وزير العمل رقم (2) لسنة 2004، إذ تضمن العمل في المناجم والمحاجر وأعمال الحفر تحت الأرض، وصناعة المفرقعات والمواد المتفجرة والأعمال المتعلقة بها.

إضافة إلى ذلك، يحظر القانون عمل النساء في صناعة ومعالجة الإسفلت، إلى جانب صناعة الكحول وكافة المشروبات الروحية، أيّضًا صناعة واستعمال المبيدات الحشرية، كما يحظر عملهن في جميع أعمال اللحام التي يصدر منها أشعة وغازات ضارة، أيضًا الأعمال التي يدخل بها بعض المذيبات التي تستخدم في تنظيف الماكينات والملابس كيماويًا، وأخير العمل في الغابات وقطع الأشجار والمحميات الطبيعية.

وبلا شك فإنّ أعمالًا كتلك تمس كرامة المرأة ووجدانها، بحسبِ ما أفادت منسقة العيادة القانونية في جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل هبة الدنف، أنَّ للمرأة حق في العمل ولكن بما يتناسب مع طبيعتها وبما لا يمس كرامتها وفق ما نصّ عليه القانون الفلسطيني رغم أنّه ليس مُطبقًا على واقع النساء العاملات في المهن الهشة.

كما أشارت الدنف أنّ جلَّ هؤلاء النساء يُفضلن هذا العمل على أن يُتركن لقمةً سائغة في فمِ الفقر، فلا يُفكرن في تركه خشيّة الفاقة ومدّ يدٍ العون للآخرين، بينما دعت إلى ضرورة تفعيل دور وزارة العمل في تطبيقِ القانون، والسعي إلى الحدِّ من عمل النساء في هذه المهن حفاظًا على سلامتهن الجسدية والنفسية على حدٍ سواء.

توجهت "آخر قصة" إلى وزارة العمل لمعرفة الدور المنوط بها إزاء هذه الفئة، وقال حسين حبوش مدير دائرة شروط العمل في الوزارة، أنّهم لا يملكون أيّة إحصائيات حول نسبة النساء العاملات في المهنِ الهشة، منوهًا أنهم غير مدرجين في قوائم الوزارة فلا رقابة أو تفتيش عليهن ولا يمكن مساعدتهن في مشاريع تشغيل مؤقتة أو صغيرة، وذلك كونهم يعملن بلا أربابِ عمل، حسب تعبيره.

كاميرا يحيى تنفرد في تصوير أطفال غزة حديثي الولادة

كتبت: هيئة التحرير

ينفرد المصور يحيى برزق بتصوير الأطفال حديثي الولادة على وضعيات تسرق القلب جمالاً، فمنها ما تجده فيه رضيعًا يجلس على أريكةٍ صغيرة لا تتجاوز بضعة سنتيمترات ويأخذ الرضيع وضعية القارئ المجتهد مرتديًا نظارات دائرية، وأخرى على تطير فيها رضيعة على فرس الأحلام فيما هي تستغرق في نومٍ عميق بملامح تشع براءة ومحبة، وأشكال أخرى تناصف القمر اشعاعًا وبهاءً.

كيف يُعرِّف يحيى نفسه لقُرائه؟

يحيى محمد برزق، مختص في تصوير الأطفال حديثي الولادة، تخرجت من قسم الوسائط المتعددة في جامعة الأزهر، وعملت بدءً لدى إذاعة الإيمان المحلية لنحو 7 سنوات، كما عملت مصور مونتير مع قنوات الكأس القطرية لخمسة سنوات، ثم انتقلت لعالم تصوير المواليد.

من أين جاءت فكرة عملك وزوجتك معًا في تصوير المواليد؟

أنا كيحيى مُؤمنٌ جدًا في موضوع مُشاركة المرأة في مجالِ العمل، وزوجتي تَعمل معي من بداية الفكرة التي برزت عندما لفتَ انتباهي مقطع مُصور حول جلسة تصوير أجنبية لطفل حديث الولادة، الأمر الذي دفعني للبحث الجاد حول مُتعلقات هذا العمل، وبالتأكيد الذوق الأنثوي حاضر في العمل فزوجتي تحمل ثِقَل كبير يتجاوز 70% من عبء المشروع، فأنا أثق في ذوقها بتنسيق الألوان أكثر منّي، بينما أنفرد في تنفيذ الوضعيات باحتراف.

كيف كانت التجارب الأولى في العمل خاصّة في ظلّ غياب الخبرة؟

حلّ على عائلتنا مولود جديد، فجاءتني الفرصة على طبق من ذهب للتدريب على تصويره، كانت الكاميرا موجودة والمعدات جاهزة؛ لكن ما ينقصنا هو المستلزمات ومن أبسط المتوفر في البيت صنعت ما يُناسب الوضعيات والأفكار التي تخطر في رأسي، وبالفعل بدأت أنشر الصور على حسابي عبر "فيسبوك" وأتلقى الإعجابات والطلبات للتصوير، فكانت أول تجربة التي شعرت بها كإنجاز عظيم، ثم انطلقت بلا خبرة وبمغامرة كبيرة، كنت أحمل رغبة جامحة وإصرار على النجاح فقط، وأصبحت أنفذ جلسات التصوير في البيت ونستقبل الزبائن كضيوف فيَغمر الجلسة حب ودفء كبيرين.

كيف تقبل قطاع غزة الفكرة وهو المعروف بوضعه الاقتصادي المتردي؟

كان التحدي كبير جدًا من نجاح هذه الفكرة في بلد كغزة محدود الإمكانيات وذا وضع اقتصادي سيء بالعموم،

ووضع سياسي مضطرب، لكن ايماني بالنجاح هو ما جعلني أتشجع للمواصلة والإبداع أكثر في الأفكار والوضعيات لكن عندما قررت أن أفتتح مكان خاص وأترك وظيفتي وأتفرغ لهذا العمل كان التحدي أكثر حدّة، فتقدمنا لجائزة التعاون للشباب في عام 2017 وحصلنا عليها، ثم انطلقنا في بداية جديدة ونوعية وباسم استديو يحيى برزق لتصوير الأطفال حديثي الولادة كأول استديو متخصص في هذا المجال داخل قطاع غزة.

كيف وفرتم المستلزمات الخاصة بهذا المجال الجديد محليًا؟

بدأت العمل بمستلزمات أصنعها يدويًا وهي تنوعت ما بين ألبسة وسرير خاص وأرواب استحمام للتصوير نصنعها بأيدينا، بالإضافة إلى الأنتيكات والأجزاء الخشبية، أيضًا الجلود والأقمشة التي تساعد في عمل أرضيات للصور، بالإضافة إلى المرايا والاكسسوارات الخاصّة، وذلك بسبب عدم توفر أدوات جاهزة في غزة، وكانت ينقصنا الكثير من الأشياء إلى أن استطعنا نصل لإمكانية استيرادها بأشكال خرافية من الصين، وهذا الأمر أتاح أمامي فرصة للإبداع أكثر في الأفكار.

كيف تتعامل مع الأطفال المعروفين بكثرة البكاء في هذا السن؟

الأمر يحتاج إلى صبر ومهارة في التعامل، وللفكاهة أنا وزوجتي لا نتمتع بطولِ البال ولكن مع ذلك نتعامل مع الأطفال الضيوف بكل أناة ورفق وإذا غبنا عن التصوير لبضع أيام نشتاق لأجوائه ونفتقدها، أما الصور فقد تستغرق منّا صورة واحدة ساعة أو أكثر في العمل، وهناك جلسات تستمر لـ 3 أو 4 ساعات، كوننا بحاجة إلى الطفل وهو نائم لنستطيع تصويره بالهيئات التي نريدها، فنتأكد من سلامته وهدوءه وتناوله الحليب من وقت لآخر، ثم نعمل على تنويمه ومن ثم ننطلق بالوضعيات التي نبدل فيها للطفل جلسته وملابسة وغالبًا ما تتم على مراحل.

ما أجمل المواقف أو أكثر طرافة التي مررتم بها مع هذه الفئة من الأطفال؟

هناك أطفال لا يهدؤوا بسهولة وربما يخافون منّي، وقد اهتديت لفكرة أنّ معظم الصغار ينامون في السيارة، فأصبحت أحمل الطفل وأستمر في اللف معه دائريًا إلى أنّ يستسلم للنوم، وذات مرة وأنا أقوم بتنويم أحد الأطفال بين يدي شعرت بشيء ساخن ينساب على جسدي وقد تكرر الأمر كثيرًا فكان يثير ضحكنا جميعًا.

أما المواقف التي يصعب نسيانها فكان لأب جاءنا يحمل طفلته التي رزق بها بعد حرمان دام لـ 17 عام، جاءنا وهو متردد وخائف يقول "أنا لا أخرج بها من البيت ولكن أحببت أن أصنع لها صورًا للذكرى"، وعندما نفذنا أول وضعية بكى فرحًا، فكان هذا الأمر مُحفِز لنا على الاستمرار في المجال الذي يحمل هدف انساني فنشكر الله أن جعلنا سبب من أسباب سعادة الآباء والأمهات.

ما طموحكم وأنتم تنفردون في هذا العمل محليًا؟

بالفعل نحن أصحاب الفكرة الأولى لتصوير الأطفال حديثي الولادة في قطاع غزة، ولكننا رغم ذلك استطعنا صناعة اسم مميز بين الناس وأصبح اسمنا معروف في العالم أيضًا، تأتينا دعوات للمشاركة في مؤتمرات ومعارض خارجية منها ما كان في مصر مؤخرًا لكن تعذر علينا الذهاب، ومع ذلك تبقى هذه الأشياء سبب لأمل ودافع كبير في اعتلاء المنصات للعالمية قريبًا وهذا طموحنا الذي نسعى لتحقيقه بكل الإمكانيات والمهارات الجديدة والمختلفة.

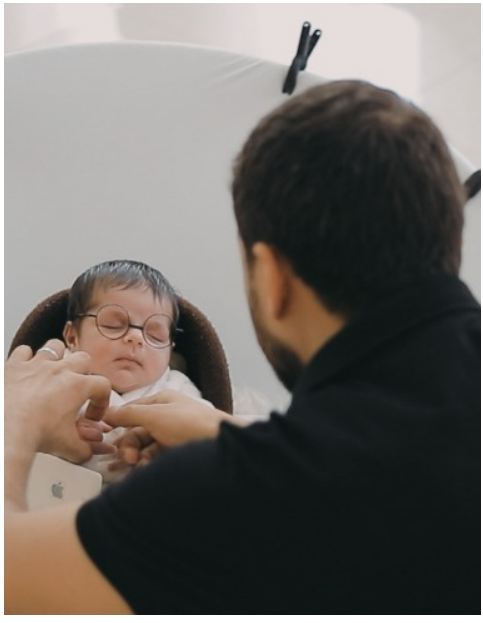

يَضطر أحمد ياسين أن يُرسل أبنائه الثلاثة يوميًا إلى مركزٍ تعليمي مُجاور لمنزلهم في حي الزيتون شرق غزة، يَتلقون فيه دروس تقوية تُساعدهم على فهمِ المَنهاج الدراسي، خاصّة في المواد الأساسية ورغم أنّه وزوجته جامعيين إلا أنَّ زخامة المنهاج تَمنعهم من القدرة على تدريسِ أبنائهم في البيت.
يحمل ياسين شهادة في إدارة الأعمال وزوجته دبلوم علاقات عامة؛ ومع ذلك يواجهون صعوبة بالغة في تدريس أبنائهم الذين يتفاوتون ما بين المرحلة الأساسية والإعدادية، يقول لـ "آخر قصّة"، "تتراوح أسعار الحصص ما بين 25 إلى 50 شيكل بينما يختلف سعر المواد الرئيسية عن الأخرى".

المراكز التعليمية سِكة هروب طلبة من زخامة المناهج

كتبت: ميساء أبو زكري

وبحسبِ مركز الندى التعليمي المتواجد في مخيم جباليا شمال القطاع، فإنّ أسعار الدروس تأتي ما بين 20 شيكل-50 وتصل إلى 100 شيكل إذا طلب الأهل مدرس خاص لابنهم، وتتنوع المواد ما بين لغة انجليزية ورياضيات وفيزياء وكيمياء وغيرها.
تُشكّل هذه الأسعار عبئًا على كاهل ياسين الذي لم يجدَ عملًا في تخصصه فلجأ للعمل في المحلات التجارية بأجرِ عشرين شيكل في اليوم، لكنها لا تكفي لقضاءِ حوائج البيت وتوفير أهم المستلزمات الأساسيّة.
بهذا العمل "المتواضع" يقفُ ياسين في طابورٍ طويل للبطالة في قطاع غزة، وصل معدلها إلى 46.6% في العام الحالي 2022، فيما بلغ عدد الخريجين الجامعيين في القطاع 12.469 خريج وخريجة لعام 2019/2020؛ الأمر الذي يُضاعف العبء على رب الأسرة في ظلّ ظروف عمل سيئة ومتطلبات دراسية للأبناء أكثر ثقلًا.
تتشارك ريم عودة ذات الظروف إلى حدٍ ما مع ياسين، بيد أنّها سيدة أرملة منذ 3 سنوات ولديها 4 أبناء، تتولى مهمة توفير الدخل لعائلتها كاملة، وهذه العائلة هي إحدى العائلات التي ترأسها النساء في فلسطين إذ بلغت نسبتهم 11%، بواقع 9% من مجمل العائلات في قطاع غزة لعام 2020، بحسبِ إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
فيما يصعُب عليها تدريس أبنائها إذ أنّها تزوجت زواجًا مُبكرًا ولم تُكمل دراستها العليا، وتعاني أوضاعًا اقتصادية متردية، تقول "ظروفي المادية سيئة لكن المناهج صعبة لذلك أضطر إرسال أبنائي للمراكز التعليمية".
وحول صعوبة المناهج الدراسية وزخمها، دعا المختص التربوي خالد المزين إلى ضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية بما يتناسب مع واقع الطلبة الاستيعابي، قائلًا:" يجب تقريب المعلومات للطلاب، في حال لم تكن هناك نشاطات حقيقية على أرض الواقع، وهذه المناهج مُكثفة بالنسبة للمراحل العمرية الصغيرة".

أما عن عمل المراكز التعليمية يرى المزين أنَّها تعمل على تشويش فكر الطالب، قائلًا: "انتقال الطالب من مدرس لآخر، في المدرسة ثم المركز يعمل على تشتيت ذهنه؛ مما يتسبب بعزوفه عن الدراسة".

ويبدو أنَّ آلاف طالب يُعانون وأسرهم ظروفًا مُشابهة نتيجة دَسامة المناهج التعليمية في بعضِ المواد، حيثُ تجاوز عدد الطلبة الملتحقين بكافة المراحل التعليمية في العام الدراسيّ 2022-2023 هذا الرقم، وتبين في تصريح لوكيل وزارة التربية والتعليم زياد ثابت، أنَّ عددهم بلغ (301411) طالباً وطالبة في عموم مدارس محافظات قطاع غزة.

وبما أنَّ المراكز التعليمية ربحية بالدرجة الأولى، بحسبِ المزين، توجهنا إلى وحدة الترخيص والاعتماد المدرسي في وزارة التربية والتعليم للتأكد من مدى قانونية عمل هذه المراكز وشروطهم في منح التراخيص لها، وقد أفادت مديرة الدائرة منى الصادق بأنَّ الوزارة لا تعمل على ترخيص أيّ مركز يعطي دروس تقوية إلا في حالة وجود مشروع مشترك بين المركز والوزارة.

فيما تمنح الوزارة التراخيص للمراكز بشرط ألا تعطي دروس تقوية؛ بل أن تُنفذ دورات تدريبية وأخرى تثقيفية خاصة بالطلبة، وفق صادق، التي أشارت إلى أنَّ عدد المراكز التي رخصتها الوزارة هي 177 مركز بحسبِ إحصائية للوزارة.

وعن دورهم الرقابي إزاء عمل المراكز التعليمية في دروس التقوية للطلبة، قالت صادق، إنَّ المراكز المتواجدة في المناطق العشوائية تحتاج إلى عددٍ كبير من العاملين للتفتيش وإصدار أمر الإغلاق لكل مركز يعمل دون ترخيص أو يتجاوز شروط الترخيص في العمل، كما أحالت سبب قصورهم إلى ضعف التمويل الوزاري لتوظيف هؤلاء العاملين.

وما بين مساعي الطلبة المتميزين في المحافظة على مستويات دراسية متقدمة رغم زخامة المنهاج، واضطرار الطلبة المتوسطين والضعفاء إلى الالتحاق بالمراكز التعليمية على غلاءِ أسعارها، يعيش الأهالي ظروفًا اقتصادية مُتردية في قطاع غزة.

احنا من جمعية ... بنوفر
لحضرتك طرد غذائي
بس ابتسم

حاول تبتسم أكتر
للكاميرا يا حج!!

والله احنا بنغطي
احتياجاتنا بالعافية
من أهل الخير..

احنا راح نوفرلك طرد غذائي
بس محتاجين ناخد صورة

العنف الجندري في الفضاء الرقمي الفلسطيني

قياس ظاهرة العنف ضد النساء وواقعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني في مدن الضفة الغربية والقدس الشرقية وبين الفلسطينيين/ات في مناطق الـ48 وقطاع غزة

التحديات والتوصيات لمكافحة العنف الجندري الرقمي

%25

تعرض لتعليقات أو مضايقات (استهزاء أو تحقير) لكونهن نساء.

%50

من المشاركات في استطلاع رأي يشعرن بأنهن مراقبات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

%28

سبق أن تعرض لمحاولات اختراق حساباتهن على منصات التواصل الاجتماعي.

ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي

%33

من المستطلعات اللواتي تعرضن لمضايقات عبر وسائل التواصل الاجتماعي فقط حذفن حساب المرسل ولم يتحذن أي إجراء آخر،

%75

من المستطلعات يؤيدن مراقبة الاهل لنشاطاتهن على منصات التواصل الاجتماعي.

المصدر: حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي

آخـــر قـصَّـــة

LAST STORY

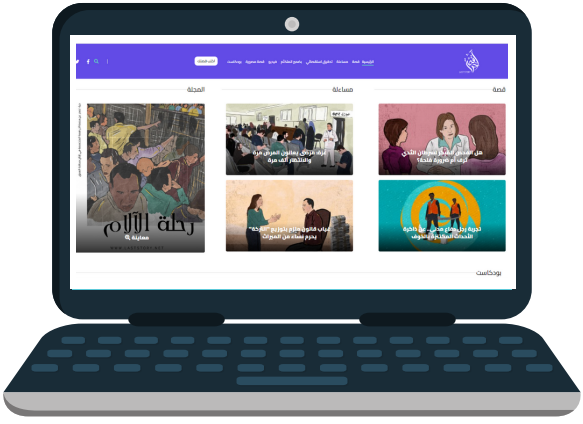

WWW.LASTSTORY.NET

تصفح أسهل لمعالجة صحفية عميقة